

2021

The economic impact of the Corona pandemic crisis on the Egyptian trade balance imbalance

Mahmoud Ahmed Fawaz

Faculty of Administration, Delta University for Science and Technology,
mahmoud.fawaz@deltauniv.edu.eg

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj>



Part of the [Business Commons](#)

Recommended Citation

Fawaz, Mahmoud Ahmed (2021) "The economic impact of the Corona pandemic crisis on the Egyptian trade balance imbalance," *Delta University Scientific Journal*: Vol. 4 : No. 1 , Article 14.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj/vol4/iss1/14>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Delta University Scientific Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, dr_ahmad@aarj.edu.jo.



The economic impact of the Corona pandemic crisis on the Egyptian trade balance imbalance

Mahmoud Ahmed Fawaz,*¹

1 Faculty of Administration, Delta University for Science and Technology,
mahmoud.fawaz@deltauniv.edu.eg.

Keywords:

- 1- the repercussions of the Corona pandemic
- 2- the balance of trade
- 3- international trade
- 4- the movement of exports
- 5- imports

Abstract

This research aims at paying attention to the impact of global crises, including the Corona pandemic crisis, on the movement of the trade balance and to stop the incentive measures that are taken to absorb the negative economic impacts of these crises. The topics of this research dealt with showing the most important factors affecting the trade balance and its economic effects, and showing the developments in the values of exports and imports for the period 2007 to 2020 in order to determine the course of the trade balance in that period while determining the repercussions of the Corona pandemic on the movement of exports and imports during the crisis period, then proceeds to clarify the most important measures Incentive and structural reforms for the Egyptian foreign trade sector. The most important results concluded that there is a positive impact of the repercussions of the Corona pandemic crisis on reducing the trade balance deficit in the short term.

التأثير الاقتصادي لأزمة جائحة كورونا على اختلالات الميزان التجاري المصري

محمود احمد فواز

1 مدرس بقسم الاقتصاد , جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا , مصر

الكلمات الدالة:

- 1- تداعيات جائحة كورونا
- 2- الميزان التجاري
- 3- التجارة الدولية
- 4- حركة الصادرات والواردات

الملخص

تهدف هذا البحث الى الاهتمام بتأثير الازمات العالمية ومنها ازمة جائحة كورونا على حركة الميزان التجاري والوقف على الاجراءات التحفيزية التي تتخذ في امتصاص التأثيرات الاقتصادية السلبية لتلك الازمات. وتناول مواضيع هذا البحث اظهار اهم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري واثاره الاقتصادية , وبيان تطورات قيم الصادرات والواردات للفترة 2007 حتى 2020 للوقوف على مسار الميزان التجاري في تلك الفترة مع تحديد تداعيات جائحة كورونا على حركة الصادرات والواردات في فترة الازمة, ثم ينتقل الى توضيح اهم الاجراءات التحفيزية والاصلاحات الهيكلية لقطاع التجارة

المقدمة

الازمات المصرية السابقة مع مؤشرات ازمة جائحة كورونا للوقوف على تداعيات ازمة كورونا التي ماتزال قائمة مع توضيح مقترحات الاجراءات التحفيزية لتفادي الاثار السلبية على قطاع التجارة الخارجية من ناحية الصادرات والواردات , والتي تستهدف تحفيز النشاط الاقتصادي للحفاظ على أداء الاقتصاد بكافة قطاعاته وبصفة خاصة فى القطاع الانتاجى والتصديرى للحد من اى ازمات اخرى مستقبلا

مشكلة البحث:

يمثل الميزان التجارى للدولة احد الاركان الاساسية لميزان المدفوعات واحد المؤشرات الاقتصادية الهامة للدولة نحو حركة الصادرات والواردات , وكان من الاهمية التعرف على تأثير تداعيات الازمات التى تواجه الميزان التجارى ومنها ازمة جائحة كورونا .

لذلك تم طرح اشكالية البحث فى سؤالين وهما :

- ماهو التأثير الاقتصادى لأزمة جائحة كورونا على اختلال الميزان التجارى ؟
- وما هو تأثير الآليات المعالجة لتداعيات الازمات الاقتصادية لامتناس اختلال الميزان التجارى ؟

اهداف البحث :

- الاهتمام بدراسة تأثير الازمات الاقتصادية المصرية ومنها تداعيات ازمة كورونا على حركة الصادرات والواردات بالميزان التجارى لتداركها فى ازمات اخرى مستقبلية.
- معرفة اثر معالجة العجز المزمع للميزان التجارى فى ظل الاجراءات التحفيزية لتنشيط القطاعات الانتاجية للدولة

فروض البحث:

- اثرت تداعيات جائحة كورونا تأثير سلبى فى زيادة الصادرات
- اثرت تداعيات جائحة كورونا تأثير ايجابى فى خفض الواردات
- اثرت تداعيات ازمة كورونا على خفض عجز الميزان التجارى تأثير ايجابى بالمقارنة للازمات الاخرى

الدراسات السابقة :

تعتبر التجارة الخارجية أحد المداخل الأساسية في التنمية الاقتصادية نظرا لأنها تظهر تطور حركة الميزان التجاري , حيث أن عدم توازن التجارة البينية مع دول العالم ينتج عنه عجز مستمر ومتزايد في ميزان المدفوعات يؤدي إلى اختلال البنيان الاقتصادي.

وتعد أزمة كورونا من احدى الازمات الشديدة على مدار التاريخ الانسانى والتي أدت الي حدوث انخفاض فى حركة التجارة الدولية وركود علي المستوى العالمي , مما اثرت علي كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة على معظم دول العالم , ونتيجة لهذا الوباء والتداعيات التي تتخذها اي دولة لمواجهة فيروس كورونا تم اغلاق العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة مثل السياحة والنقل الجوي بين الدول مما ادي الي حدوث الركود الاقتصادي علي المستوى العالمي .

وكانت مصر من ضمن الدول التي تاترت بهذا الوباء , ومن بين الدول ايضا التي طلبت المساعدة من صندوق النقد الدولي للتدخل بشكلٍ فى معالجة آثار الجائحة على الاقتصاد القومى خاصة على ميزان المدفوعات وبالتالي على الميزان التجارى خاصة فى ظل توقع انخفاض الصادرات ، وتوقف السياحة ، وضعف تحويلات العاملين في الخارج ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات المخاطر العالمية إلى الحد من التدفقات المالية الخاصة وتأخر الاستثمار.

لذلك تبذل مصر العديد من الاجراءات اللازمة لاحتواء جائحة كورونا وتخفيف آثارها الاقتصادية لمواجهه العجز فى الميزان التجارى وفجوة ميزان المدفوعات , بالإضافة الى بحث الطرق التي تجعل الاقتصاد المصري يعيش الأزمة بأقل قدر ممكن من الأضرار واستمرار التقدم نحو تحقيق نمو اقتصادي

وفى هذه البحث نوضح تأثير الازمات المصرية التى شاهدها الاقتصاد المصرى خلال الفتره منذ الازمة المالية العالمية منذ عام 2007 وما بعدها من ازمات واحداث محلية داخل مصر حتى عام 2020، وتأثير تلك الازمات على الميزان التجارى المصرى مع رصد حركة الصادرات والواردات فى الفتره ما قبل الازمة وبعدها، ورصد ومقارنة مؤشرات هذه

- دراسة (مريم كشك) 2017
يتناول هذا البحث الأثر الذي يمكن أن يتركه تخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري من خلال دراسة تطور بعض متغيرات الاقتصاد المصري ، وعلي وجه خاص تطور أسعار الصرف وتطور حجم الصادرات والواردات في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي على الميزان التجاري في الأجل القصير.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في بيان طبيعة رصد حركة قيم الصادرات والواردات بالميزان التجاري المصري خلال فترة ما قبل الازمات المصرية وما بعدها للوصول المقارنة بالأثر الاقتصادي لتداعيات ازمة كورونا خلال فترات الدراسة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى اربعة محاور رئيسية:

المحور الاول : العوامل المؤثرة على الميزان التجاري واثاره الاقتصادية.

المحور الثاني : الازمات المصرية المعاصرة واثرها على الميزان التجاري

المحور الثالث : تداعيات تأثير جائحة كورونا على الميزان التجاري

المحور الرابع : الاجراءات التحفيزية والاصلاحات الهيكلية لقطاع التجارة الخارجية المصري :

المحور الاول : العوامل المؤثرة على الميزان التجاري واثاره الاقتصادية:

من المعروف ان الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات و يقصد به رصيد العمليات التجارية بمعنى الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة.

وتكمن القيمة الاقتصادية للميزان التجاري في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد

لا توجد دراسات سابقة للتأثيرات الاقتصادية لتداعيات تلك الجائحة العالمية التي لم يسبق ان تأثر بها العالم من قبل، ولكن توجد دراسات لازمات مالية عالمية متشابهه مثل الازمة المالية العالمية في عام 2008 والتي تأثر بها اقتصادات دول العالم وهي الاقرب لهذا البحث ، واخرى عن تأثيرات الميزان التجاري .. ومنها بعض الدراسات الاتية:

- دراسة(سلوى صابر)2010

تناولت هذه الدراسة الازمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الازمة الاقتصادية الاسيوية والازمة التمويلية العالمية، وكان الهدف من الدراسة دراسة اهم الاسباب وراء الازمات العالمية واساليب علاجها والتعرف على تجارب بعض الدول وتقييم اثر الازمة الاقتصادية الاسيوية والازمة التمويلية العالمية على الاقتصاد المصري ، وقد توصلت اهم نتائج تلك الدراسة الى انعكاسات سلبية لتلك الازمات اثرت النمو الاقتصادي لتلك الفترات وارتفاع عجز ميزان المدفوعات وايضا الميزان التجاري .

) 2010 The study (Hussein Elasrag

This study dealt with the global financial crisis in 2008 and its impact on the Egyptian economy in a way This study aims to , analyze the global financial crisis in 2008 and its impact on the Egyptian economy to deal with future crises, and the results reached negative effects on the Egyptian economy .and export

- دراسة (سامح محجوب) 2017

تناولت هذه الدراسة اثر الازمة العالمية على الميزان التجاري في السودان ، وكان الهدف من الدراسة الى إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية 2007-2008 وأثرها على الميزان التجاري في السودان. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها : تأثر الميزان التجاري السوداني بالازمة المالية العالمية التي حدثت في الفترة 2007-2008م بالسلب على حركة الصادرات وبالإيجاب على حركة الواردات.

يجب أن تكون عليها فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات , لذلك تغير سعر صرف العملة المحلية امام العملات الاجنبية يؤدي إلى حدوث تغير حركة الصادرات والواردات في الميزان التجاري.(2)
3. التغير في معدلات اسعار الفائدة :

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة بين الدول , حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية عن باقى الدول الخارجية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية -خاصة الاموال الاجنبية الغير مباشرة- مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي , مما يعنى زيادة الواردات وانخفاض نسبي للصادرات فى حركة الميزان التجارى .

أما انخفاض أسعار الفائدة في الداخل عن باقى دول العالم فيؤدي ذلك الى هروب رؤوس الاموال الاجنبية للخارج , مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية فى سوق الصرف الاجنبى, مما يعنى ذلك زيادة الطلب على العملات الأجنبية وتنخفض لذلك الواردات وارتفاع نسب للصادرات فى حركة الميزان التجارى.
4. السياسة الضريبية :

إن الاجراءات الضريبية المختلفة التي تقرضها الدولة قد تغير في مستويات دخول الافراد, فاذا انخفضت الضرائب فان ذلك يرفع الدخل ويؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام, ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج, وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات فى الميزان التجارى , ويحدث عكس ذلك عند ارتفاع الضرائب على دخول الافراد.

ويتأثر الميزان التجارى ايضا بضرائب الارباح التجارية والصناعية داخل الدولة كتكاليف الانتاج.
5. الاتفاقيات التجارية بين دول العالم: (3)

وجود وعقد مزيد من امتيازات واتفاقيات التجارة الحرة والعلاقات التجارية المتميزة بين بعض دول العالم يمكن استغلالها في تحقيق توفير فرص نمو الصادرات وتشجيع نفاذية المنتجات والسلع المصرية إلي الاسواق العالمية , حيث توجد فى التجارة الدولية القيود الجمركية متعددة الأطراف أو الثنائية أو الأحادية على

نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات.(1)

ولا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا العجز بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، الدول ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا و استراليا لديهما عجز تجاري، لكن هذه الدول لديها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم فى فترات التوسع الاقتصادى.

أما عجز الميزان التجاري ومعه ميزان المدفوعات فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على الاستثمار الاجنبى.

العوامل المؤثرة على حركة الميزان التجارى

تشمل العوامل التي تؤثر على الميزان التجارى عدة عوامل تختلف من دولة لاخرى طبقا للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى كل دوة , ومن اهم العوامل المؤثرة على حركة الميزان التجارى ما يأتى :

1. تكاليف الإنتاج

تشمل تكاليف الانتاج من الارض والعمال ورأس المال بالاضافة الى تكلفة المواد الخام والسلع الوسيطة والمدخلات الأخرى ومدى توفرها, وتشمل ايضا تكاليف الانتاج جميع انواع الضرائب التجارية وخصم حوافز الدعم.

وتتباين تكاليف الانتاج في اقتصاد الدولة المصدرة مقابل تكلفة الإنتاج في اقتصاد الدولة المستوردة , فى انتاج السلع والخدمات بميزان نسبية ومطلقة سواء فى الاسعار او جودة الانتاج , لذا قامت التجارة الدولية على هذا الاساس من تصدير واستيراد بين دول العالم .

2. تغير اسعار صرف العملات :

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الاجنبية , فإذا كان سعر الصرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سعر السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها , وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل مما

الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته .

2. العجز في الميزان التجاري

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي؛ فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستتفز احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة .

و إنه ليس بالضرورة أن يكون الفائض أو العجز التجاري المعتد به وحده مؤشراً صالحاً على صحة الاقتصاد. يجب أن يتم وضع الأرقام في السياق المتعلق بالدورة الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الأخرى في الاعتبار

كما ويؤثر تعريف الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، إذ يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بهذا الميزان وذلك باعتبار مجموعة الفوائض التجارية مساهمات تؤدي إلى زيادة الأرباح والعائدات وهو من الجوانب الإيجابية للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنه يتأثر أيضاً باعتبار العجز التجاري مؤثر سلبى على الأرباح والعائدات وذلك يؤثر بشكل سلبى على مجموع الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي للدولة يتأثر بالميزان التجاري للدولة في حالة العجز التجاري والاقتصادي أو الفائض التجاري. (4).

المحور الثانى : الازمات المصرية المعاصرة واثرها على الميزان التجارى

التجارة الدولية بين بلدين أو القيود غير الجمركية مثل معايير البيئة والصحة والسلامة .

وعقدت مصر العديد من اتفاقيات التبادل التجاري والتسهيلات الجمركية كمناطق حرة تفضيلية بين مجموعة بعض الدول لتعزيز جانب الصادرات فى الميزان التجارى، مثل اتفاقيات دول الكوميسا بين دول شرق وجنوب افريقيا ، واتفاقية الشراكة المصرية والاتحاد الاوربي ، واتفاقية التجارة الحرة للدول العربية، واتفاقية الميركوسور لدول امريكا الجنوبية .

6. تدخلات البنك المركزى :

تحدث هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزى لبلد ما لتعديل سعر الصرف العملة عندما لا يكون مناسباً لسياسه النقدية وللظروف المالية والاقتصادية للدولة وهو ما يعرف "بسعر الصرف المدار ."

ففي حال حدوث اختلال في الميزان التجارى او ميزان المدفوعات عموماً ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، وهذه العملية تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق وبالتالي تتأثر حركة الصادرات والواردات فى الميزان التجارى طبقاً لسياسة الدولة التوسعية والانكماشية .

الاثر الاقتصادى لحركة الميزان التجارى

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد الأركان الأساسية لميزان المدفوعات واجد مدخلات الناتج المحلي للدولة ، لذلك يعبر الفائض والعجز فى الميزان التجارى عن مؤشر القوة الاقتصادية والضعف في اقتصاد الدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.(3)

1. الفائض في الميزان التجاري

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يُعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبى فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعنى، فهو يشير أولاً إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التزاحمية للسلع المصدرة، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الأتية من بلدان أخرى، كما يعني

ومن ناحية أخرى قامت عدد من البنوك المركزية الأخرى في مختلف أنحاء العالم بتخفيض أسعار الفائدة، بهدف تشجيع البنوك على الإقتراض فيما بينها وتنشيط أداء البورصة لن تكون كافية للخروج من الأزمة.

ولم تكن مصر بعيدة عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية وتفاعلاتها، بحكم اعتمادها على اقتصاد السوق وما ينطوى عليه من تشابكات عالمية، وتأثرت بذلك القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على السياحة كمصدر للاستثمار والدخل وانخفاض دخل القناة وتحويلات العاملين بالخارج، وإيضاً تأثر قطاع التجارة الخارجية من صادرات وواردات.

تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات والواردات المصرية:

تأثرت الصادرات والواردات المصرية بالأزمة المالية العالمية ومن ثم تأثر ميزان التجارى وميزان المدفوعات، وقد حاولنا قياس تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات والواردات ومن ثم الميزان التجارى المصرى وقياس نسب الزيادة والانخفاض والنسب الناتجة الى الناتج المحلى الاجمالى ما قبل الأزمة وما بعدها .

التأثير على الصادرات ما قبل وبعد الأزمة المالية

يتضح من الشكل رقم (1) ان قيمة الصادرات المصرية فى السنة المالية 2008/2007 قبل الأزمة المالية العالمية بلغت 29355.8 مليار دولار، وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 5989.8 مليون دولار، والربع الثانى 7113.3 مليون دولار، والربع الثالث 7734.7 مليون دولار، والربع الرابع 8518.0 مليون دولار وذلك على التوالى .

بينما بلغت قيمة الصادرات فى السنة المالية 2009/2008 وذلك اثناء الأزمة المالية العالمية، حيث بلغت 29355.8 مليار دولار، وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 8162.9 مليون دولار، والربع الثانى 5433.4 مليون دولار، والربع الثالث 5657.8 مليون دولار، والربع الرابع 5914.8 مليون دولار وذلك على التوالى.

ومن خلال الجدول (3،2) لتحليل الصادرات المصرية قبل الأزمة وبعد الأزمة يتبين هناك انخفاض فى صادرات السنة المالية 2009/2008 وهى السنة المالية للأزمة المالية بمقدار 14.26% عن السنة المالية 2008/2007، ونلاحظ انخفاض

تأثر الاقتصاد المصري بالعديد من الازمات والاحداث و الاختلالات الاقتصادية بداية من تأثير الازمة المالية العالمية فى عام 2008 وما بعدها من احداث محلية اثناء وبعد ثورة 2011، ثم واجه خلالها ضغوطاً متنامية جراء بطء النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة بسبب نقص الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء، ومروراً بخطة الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي فى عام 2016، حتى اتت صدمة تعويم سعر الصرف الاجنبى فى عام 2017 وما ادى الى انخفاض قيمة الجنية المصرى مصحوباً بارتفاع التضخم وارتفاع نسبة الفائدة، الى ان اجتاحت العالم جائحة كورونا فى عام 2020، مما أدى ذلك إلى الانعكاس باستمرار العجز في ميزان المدفوعات المصرى وتذبذب حركة الصادرات والواردات فى الميزان التجارى (5).

وفى هذا المحور نحاول اظهار هذه الازمات وتحليلها ونوضح تأثيرها على الصادرات والواردات المصرية ومؤشرات الميزان التجارى ما قبل الأزمة وبعدها

الأزمة المالية العالمية عام 2008

تعود بداية الأزمة المالية العالمية إلى أغسطس 2007 عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري، حيث توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح قروض عقارية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء المساكن دون ضمانات كافية مما أثر سلباً على قدرتها المالية، وأدت تبعاً لذلك إلى تدخل البنوك الاحتياطية في تقديم المليارات من الدولارات كقروض للبنوك، إلا أنه ازداد عجز في السيولة النقدية لدى البنوك المقرضة، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات إفلاس شهدتها الاقتصاد الأمريكي والعالمى، حيث بلغ عد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالى 120 مؤسسة مالية مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة (6).

وقد امتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي العالمى بعد ارتفاع حالات التعثر عن السداد في سوق الرهن العقاري، حيث قامت البنوك ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بعمليات "التوريق" وتوالت عمليات التوريق والتي أدت إلى بدورها إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي

على الصادرات والواردات

يذكر أن الحكومة المصرية أعدت في حينها حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة، وكانت تحتوي على العديد من الإجراءات سواء لزيادة الإنفاق العام أو لجذب وتشجيع الاستثمار أو دعم الصناعة والصادرات، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية من أهمها: (7)

- فتح اسواق جديدة للتصدير، حيث تمثل الاسواق الجديدة بديلا لمواجهه حالات الكساد والركود، وعلى ذلك تستوجب هذه الازمة زيادة عدد اليات البحث عن اسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة.

- إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية علي سلع وسيطة ورأسمالية تقدر تكلفتها بنحو ١,٧ مليار جنيه مما يساعد المنشآت على المنافسة في الخارج ويشجع على الاستثمار والتشغيل.

- تحمل تكلفة ضريبة المبيعات علي السلع الرأسمالية بحيث لا يتحملها المستثمر عن أى استثمار ينشأ في العام القادم.

- الاستمرار في تحفيز وجذب الاستثمارات من الخارج عموما ومن المنطقة العربية خصوصا وبما لا يقل على ١٠ مليارات دولار سنويا.

- في مجال الزراعة هناك مشروع لتخصيص مساحات من الأراضي في حدود ٥ آلاف فدان لكل مستثمر لإنشاء مشروعات تصنيع زراعى موجه

- تثبيت أسعار الطاقة للمشروعات المتوسطة والصغيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٩، بينما ستحصل عليها المشروعات الكبيرة بالأسعار العالمية تثبيت أسعار الطاقة للمشروعات المتوسطة والصغيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٩، بينما، ستحصل عليها المشروعات الكبيرة بالأسعار العالمية.

- توفير اعتمادات إضافية بنحو ٨٠٠ مليون جنيه لصندوق دعم الصادرات الذى تستفيد منه نحو ١٢٠٠ شركة مصرية يعمل بها حوالى ٤٨٠ ألف عامل، وذلك لوضع الشركات المصرية على قدم المساواة مع منافسيها العالميين، خاصة أن الصين قد منحت ٧٦ نوعا من الدعم لشركاتها لتدعيم قدراتها التنافسية عالميا في ظل الأزمة.

- تثبيت أسعار الطاقة للمشروعات المتوسطة والصغيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٩، بينما ستحصل عليها المشروعات الكبيرة بالأسعار العالمية.

ملحوظ للشهور الفصلية فى المقارنة بين تلك السنوات وكانت الفترة من شهر ابريل الى شهر يونيو فى عام 2009 الاكثر انخفاضا عن نفس الفصل للعام السابق بنسبة 30.6%
التأثير على الواردات ماقبل وبعد الازمة المالية :

تشير جدول (1) القيمة الواردات المصرية فى السنة المالية 2008/2007 قبل الازمة المالية العالمية بلغت 52771.2 مليار دولار، وكانت واردات الربع الاول من تلك السنة المالية 11190.7 مليون دولار، والربع الثانى 13181.3 مليون دولار، والربع الثالث 13255.6 مليون دولار، والربع الرابع 15143.6 مليون دولار وذلك على التوالى .

بينما بلغت الواردات فى السنة المالية 2009/2008 وذلك اثناء الازمة المالية العالمية بقيمة 50342.2 مليار دولار، وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 15162.9 مليون دولار، والربع الثانى 13060.9 مليون دولار، والربع الثالث 10523.6 مليون دولار، والربع الرابع 11594.8 مليون دولار وذلك على التوالى.

ومن خلال تحليل الواردات المصرية قبل الازمة وبعد الازمة للجدول رقم (2,3) يتبين هناك انخفاض فى واردات السنة المالية 2009/2008 وهى السنة المالية للازمة المالية بمقدار 4.6% عن السنة المالية 2008/2007، ونلاحظ ايضا انخفاض ملحوظ للشهور الفصلية فى المقارنة بين تلك السنوات، وكانت الفترة من شهر ابريل الى شهر يونيو فى عام 2009 الاكثر انخفاضا عن نفس الفترة للعام السابق قبل الازمة العالمية بنسبة 23.4% .

وتبعاً لذلك تظهر مؤشرات الميزان التجارى فى السنة المالية قبل الازمة المالية العالمية لعام 2007/2008 فقد زاد العجز بنسبة 7.5% عن السنة المالية 2009/2008 اثناء الازمة وما بعدها وكان نسبة العجز فى الميزان التجارى الى اجمالى الناتج المحلى وفقا بعناصر الانفاق بالاسعار الجارية بلغت قبل الازمة 14.3% وبلغت بعد الازمة 12.2%، وكانت نسبة تغير الصادرات الى الناتج المحلى الملقى ماقبل الازمة وبعدها بانخفاض 0.86%، ونسبة تغير الواردات الى الناتج المحلى الملقى قبل الازمة المالية وبعدها بانخفاض 1.07% وهذه المؤشرات تبين انخفاض عجز الميزان التجارى نتيجة انخفاض الواردات الخارجية

الاجراءات والحوافز التى قدمت من الحكومة لتداعيات الازمة

2013 13.1 % مقارنة في عام 2012 حيث بلغت 12.7%.

(8)

تأثير احداث 25 يناير 2011 على الصادرات والواردات المصرية:

تأثر الاقتصاد المصري خلال احداث ما بعد 25 يناير 2011 خاصة قطاعات الصناعة والسياحة وحركة النقل نتيجة توقف المصانع والاضطرابات السياسية والأمنية في أرجاء البلاد؛

وتأثرت لذلك حركة الصادرات والواردات المصرية بتلك ، وقد حاولنا قياس تأثير تداعيات ثورة 25 يناير 2011 على الصادرات والواردات ومن ثم الميزان التجاري المصري وقياس النسب الناتجة الى الناتج المحلي الاجمالي

التأثير على الصادرات ما قبل وبعد احداث 25 يناير 2011:

يظهر جدول (1) قيمة الصادرات المصرية في السنة المالية 2009/2010 قبل احداث 25 يناير بلغت 23873.1 مليار دولار ، وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 5390.3 مليون دولار، والربع الثاني 6126.4 مليون دولار، والربع الثالث 5450.4 مليون دولار ، والربع الرابع 6906.0 مليون دولار وذلك على التوالي .

بينما في السنة المالية 2010/2011 وذلك اثناء احداث ثورة 25 يناير ، بلغت قيمة الصادرات 26992.5 مليار دولار ، وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 6102.0 مليون دولار، والربع الثاني 6565.8 مليون دولار ، والربع الثالث 6243.3 مليون دولار ، والربع الرابع 8081.4 مليون دولار وذلك على التوالي.

ومن خلال تحليل الصادرات المصرية قبل احداث ثورة 25 يناير وما بعدها بالجدول رقمي (2,3)، يتبين ان هناك زيادة في صادرات السنة المالية 2010/2011 وهي السنة المالية لما بعد احداث 25 يناير بمقدار 13.1% عن السنة المالية ما قبل الاحداث 2009/2010 ، ونلاحظ ارتفاع ملحوظ للشهور الفصلية قبل الاحداث في المقارنة بين تلك السنوات، ولكن اكبر ارتفاع كان في الفترة من ابريل الى يونيو بعد الاستقرار النسبي للاحداث وكانت بنسبة 17% ويرجع تلك الزيادة في التصدير الى اتفاقيات تصدير توقفت في الفترات السابقة لوجود الاضطرابات ، مع ارتفاع سعر الصرف الدولار امام الجنية المصري في تلك الفترة من 5.446 للدولار في عام 2009/2010 الى 5.941 للدولار في عام 2010/2011 ما قد

- دعم المصدرين من خلال شركة ضمان الصادرات، ومد هذه النوعية من الدعم التي كانت قاصرة على الصادرات إلى أفريقيا وبعض المناطق المحددة لتشمل مناطق أخرى يتم تحديدها وتتحمل فيها الحكومة نصف التكلفة لتنشيط الصادرات.

احداث ثورة 25 يناير 2011

تعرض الاقتصاد في الشهور الاولى من احداث ثورة 25 يناير 2011 إلى ضرر بالغ في جميع قطاعاته ومؤشراته، فخسائر البورصة المصرية تخطت 72 مليار جنيه خلال الأيام الأولى منذ اندلاع الأحداث، وارتفعت خسائر قطاع النقل إلى 15 مليون جنيه يوميًا، ومنيت السكك الحديدية بخسائر يومية 4 ملايين جنيه، إضافة إلى خسائر الموانئ المصرية نحو 10 ملايين جنيه يوميًا، فضلاً عن خسائر شركات الطيران، وخسارة أخرى بلغت 90 مليون دولار نتيجة لقطع شبكة الإنترنت خلال الأيام الأولى من الاحتجاجات الشعبية الواسعة. فيما كان تراجع مؤشرات الاقتصاد المصري خلال الشهور التالية لـ ٢٥ يناير دليلاً على أزمة كبيرة، لحقت بقطاعات الصناعة والسياحة نتيجة توقف المصانع والاضطرابات السياسية والأمنية في أرجاء البلاد؛ حيث أشارت التقارير الرسمية إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتسجل ١.٤%، كما تراجع مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي ليغطي ٣ أشهر فقط من الواردات، فضلاً عن ارتفاع العجز المالي إلى ما يقرب من ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ارتفاع معدل البطالة الرسمي إلى ١٣.٣%. كما ظهرت آثار سلبية أخرى مثل انخفاض الطلب المحلي ، وتحديداً، تأثر الاستهلاك الخاص والاستثمار سلبي نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي بصورة مؤقتة واستمرار حالة عدم اليقين، وقد استمر هذا التأثير السلبي حتى عودة الاستقرار تدريجياً في 2012.

كما أن هذا التدهور الذي شهده الاقتصاد المصري خلل تلك السنوات كان له انعكاس كبير على السياحة المصرية وظهر العديد من المشاكل الاقتصادية أهمها مشكلة التضخم، حيث بلغ معدل التضخم في عام 2014 نسبة 10 % مقارنة في عام 2012 الذي كان نسبة 7,5 %، وهذا المعدل يوضح مدى عمق المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري في مقابل ذلك ارتفاع معدل البطالة، إذ بلغ هذا المعدل في عام

ولم تتغير نسبة عجز الميزان التجاري الى اجمالي الناتج المحلي عن ما قبل احداث 25 يناير وما بعدها

يكون له تأثير في زيادة الصادرات نسبيا.

التأثير على الواردات ما قبل وبعد احداث 25 يناير 2011 :

يتضح من الجدول رقم (1) ان قيمة الواردات المصرية فى السنة المالية 2010/2009 قبل احداث ثورة 25 يناير ، بلغت 48993.1 مليار دولار ، وكانت واردات الربع الاول من تلك السنة المالية 11644.3 مليون دولار، والربع الثانى 11801.6 مليون دولار والربع الثالث 12058.2 مليون دولار ، والربع الرابع 13489.0 مليون دولار وذلك على التوالى .

بينما فى السنة المالية 2011/2010 وذلك اثناء احداث ثورة 25 يناير ، بلغت قيمة الواردات 54095.5 مليار دولار ، وكانت واردات الربع الاول من تلك السنة المالية 13235.7 مليون دولار، والربع الثانى 13914.6 مليون دولار، والربع الثالث 12434.4 مليون دولار ، والربع الرابع 14510.8 مليون دولار وذلك على التوالى.

ومن خلال تحليل الواردات المصرية قبل الازمة وبعد الازمة للجدول رقمى (2,3) يتبين هناك ارتفاع فى واردات السنة المالية 2011/2010 وهى السنة المالية للازمة المالية بمقدار 10.4% عن السنة المالية 2010/2009 ، ونلاحظ ارتفاع ملحوظ للشهور الفصلية فى المقارنة بين تلك السنوات وكانت الفتره من اكتوبر الى ديسمبر 2010 الاكثر ارتفاعا للواردات بنسبة 17.9% عن نفس الفتره للعام السابق للاحداث.

اما الميزان التجارى فى السنة المالية بعد احداث 25 يناير لعام 2010 / 2011 فقد تبين بالجدول رقم (2) انه زاد العجز بنسبة 7.9% عن السنة المالية 2010/2009 قبل الاحداث نظرا لزيادة الواردات ، وكانت نسبة زيادة اجمالى الناتج المحلى لعناصر الانتاج 7.5% فقط وهى نسبة اقل من السنوات السابقة نظرا لتوقف الانتاج والنقل الداخلى لفترة الاحداث وظلت الصادرات المصرية على ما هي عليه ببلوغ نسبة 50% أو اقل من الواردات خلال مده احداث 25 يناير وما بعدها ، وكانت نسبة الصادرات الى اجمالى الناتج المحلى لعناصر الانفاق ما قبل الاحداث وما بعدها بانخفاض بنسبة 0.01% ، ونسبة تغير الواردات الى الناتج المحلى قبل الاحداث وبعدها بانخفاض 0.11%

صدمة تحرير سعر الصرف (تعويم الجنية المصرى)

فى نوفمبر عام 2016 قرر البنك المركزى المصرى التعويم الثانى للجنيه ، حيث تم تحرير سعر صرف الجنيه امام العملات الاجنبية وفقا لآليات السوق المصرفية الحرة وذلك بغرض القضاء على الاسواق الموازية للعملة الاجنبية خاصة تجار الصرافة ، وقد وصل سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى فى الربع الاول من عام 2017 الى 18.14 جنيه ، بينما كان قبل التعويم 8 جنيهاً

وقد كان اول تعويم للجنيه المصرى فى يناير عام 2003 ، وعقب اعلان الحكومة لتطبيق التعويم ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى من 3.70 الى 5.35 جنيهاً للدولار الواحد. (9)

ومن المعروف اقتصاديا انه قد يؤثر سعر الصرف على الواردات ، فى حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك الى ارتفاع الصادرات وانخفاض حجم الواردات ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي وانخفاض الطلب على السلع الأجنبية.

اما فى حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الطلب على السلع المحلية ، ينخفض المعروض النقدي فى الداخل نتيجة لزياده الطلب على السلع المحلية وترتفع الاسعار المحلية مما يؤدي ذلك الى زيادة حجم الواردات وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات

تأثير صدمة تحرير سعر الصرف على الصادرات والواردات المصرية :

تأثر الاقتصاد المصرى خاصة قطاع التجارة الخارجية نتيجة تعويم الجنية المصرى وما نتج عن تغير سعر الصرف على قيمة الصادرات والواردات ، وكان هذا واضحا فى تأثر الصادرات والواردات فى السنة المالية 2017/2016 وما بعدها عن الفتره السابقة للتعويم فى السنة المالية 2016/2015.

الأثر على الصادرات ما قبل وبعد تحرير سعر الصرف:

يتضح من الجدول رقم (1) ان قيمة الصادرات المصرية فى

دولار ، والرابع الرابع 13489.0 مليون دولار وذلك على التوالي .

بينما في السنة المالية 2016/2015 وذلك بعد تحرير سعر الصرف ، بلغت قيمة الواردات 59003.0 مليار دولار ، وكانت واردات الربع الاول من تلك السنة المالية 14700.4 مليون دولار، والرابع الثاني 15250.7 مليون دولار، والرابع الثالث 14555.3 مليون دولار ، والرابع الرابع 14496.6 مليون دولار وذلك على التوالي.

ومن خلال جدول (2,3) لتحليل الواردات المصرية قبل الازمة صدمة تحرير سعر الصرف وبعدها يتبين هناك زيادة في واردات السنة المالية 2017/2016 وهي السنة المالية للصدمة بمقدار 2.8% عن السنة المالية 2016/2015 ، ونلاحظ ايضا ارتفاع قليل للشهور الفصلية في المقارنة بين تلك السنوات وكانت الفترة من شهر اكتوبر الى ديسمبر 2017 هي اكثر الفترات ارتفعت فيها الواردات عن نفس الفترة من العام السابق بنسبة 7% .

اما الميزان التجاري في السنة المالية بعد صدمة تحرير سعر الصرف لعام 2016/ 2017 فقد انخفض العجز بنسبة 3.9% عن السنة المالية 2016/2015 قبل تحرير سعر الصرف نظرا لزيادة الصادرات ، وكانت نسبة اجمالي الناتج المحلي وفقا لعناصر الانفاق اقل بنسبة 25.2% عن السنة المالية ما قبل الصدمة 2016/2015 نظرا لفروق سعر الصرف وارتفاع سعر الدولار امام الجنيه المصري، وكانت نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي ما قبل الصدمة وما بعدها بزيادة 0.23% ، ونسبة تغير الواردات الى الناتج المحلي قبل الاحداث وبعدها بانخفاض 0.48% (جدول 4)

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين انخفاض سعر الصرف للجنيه المصري وزيادة الصادرات حيث تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توافر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية (11)

و على عكس العلاقة الطبيعية بين الواردات وسعر الصرف

السنة المالية 2016/2015 قبل تحرير سعر الصرف، بلغت 18704.6 مليار دولار ، وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 4731.1 مليون دولار، والرابع الثاني 4399.1 مليون دولار، والرابع الثالث 4275.5 مليون دولار ، والرابع الرابع 5298.9 مليون دولار وذلك على التوالي .

بينما في السنة المالية 2017/2016 وذلك بعد تحرير سعر الصرف ، بلغت قيمة الصادرات 21728.2 مليار دولار ، وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 5261.4 مليون دولار، والرابع الثاني 5182.5 مليون دولار، والرابع الثالث 5486.1 مليون دولار ، والرابع الرابع 5798.2 مليون دولار وذلك على التوالي.

ومن خلال تحليل الصادرات المصرية قبل صدمة تحرير سعر الصرف وما بعدها ، يتبين هناك زيادة في صادرات السنة المالية 2017/2016 وهي السنة المالية لما بعد صدمة تحرير سعر الصرف بمقدار 16.2% عن السنة المالية ما قبل الاحداث 2016/2015 ، ونلاحظ ارتفاع ملحوظ ايضا للشهور الفصلية قبل تحرير سعر الصرف وما بعدها في المقارنة بين تلك السنوات ، وكانت الفترة من يناير الى مارس 2017 اكثر ارتفاعا بقيمة الصادرات بنسبة 28.3% عن تلك الفترة عن العام السابق ، حيث زاد سعر الصرف الاجنبي من 7.944 جنيه/دولار في العام 2016/2015 الى 17.694 جنيه/دولار في عام 2017/2016 بنسبة زيادة 122.7% ويرجع تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية انه يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية الذي يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية. (10)

الأثر على الواردات ما قبل وبعد تحرير سعر الصرف :

وفي الجدول (1) تشير قيمة الواردات المصرية في السنة المالية 2016/2015 قبل صدمة تحرير سعر الصرف بمبلغ قدره 57387.7 مليار دولار ، وكانت واردات الربع الاول من تلك السنة المالية 11644.3 مليون دولار، والرابع الثاني 11801.6 مليون دولار، والرابع الثالث 12058.2 مليون

الاتجاهين , فعلى صعيد التصدير , تواجه حركة الصادرات الى الاتحاد الاوربي – خاصة ايطاليا والولايات المتحدة – تاخيرات داخلية وخارجية , مما يؤثر حتى انتهاء الجائحة على الحسابات الخارجية , وبالمثل من المرجح ان تستورد مصر كميات أقل , حيث يركز الموردون بالخارج على الاسواق المحلية , مما سيؤثر على عدد من الشركات المصنعة في مصر , خاصة في قطاعات الاجهزة الكهربائية والالكترونية والمنسوجات التي تعتمد بشكل كبير على مستلزمات الانتاج المستوردة .

(14)

ويعتبر الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر وهم الصين والاتحاد الاوربي ودول الخليج والولايات المتحدة من اكثر الاقتصادات التي تآثرت بأزمة كورونا , وفي محاولتهم لاحتواء الازمة تبنى مجموعة من التدابير الاحترازية التي ادت لتوقف بعض الانشطة الاقتصادية مما اثر سلبا على التجارة الخارجية السلعية.

اولا: الاثر على حركة الصادرات :

تعانى مصر من عجز مزمن فى الميزان التجارى بلغ 38 مليار دولار بما يمثل 12.6% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2018 / 2019 وقد يستمر العجز ايضا خلال عام 2021 اذا استمرت تداعيات ازمة كورونا للشهور الاولى من العام الجديد خاصة ان معظم الدول المتضررة صحيا من ازمة كورونا من دول الاتحاد الاوربي والدول الاسيوية , وهى دول تستحوذ على نسبة عالية من الصادرات المصرية , حيث بلغت الصادرات السلعية 28495 مليار دولار لعام 2018/2019 ويستحوذ الاتحاد الاوربي على 42% منها 23% للدول الاسيوية غير العربية و 13% للولايات المتحدة و 9.4% للسعودية.(14)

وبالجدول رقم (1) يبين انه كانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 6785.2 مليون دولار , والربع الثانى 7488.7 مليون دولار , والربع الثالث 6638.1 مليون دولار , والربع الرابع 7583.0 مليون دولار وذلك على التوالى .

بينما فى السنة المالية 2019/2020 اثناء ازمة تداعيات كورونا , بلغت قيمة الصادرات 26376 مليار دولار , ويشير ذلك الى انخفاض الصادرات المصرية فى العام المالى لجائحة

الجنيه المصري. نجد زيادة الواردات بنسبة 2.8% عن ما قبل الصدمة قد يرجع ذلك الي عوامل أخرى تؤثر على الواردات بخلاف سعر الصرف قد تكون زيادة الطلب على واردات مستلزمات الانتاج

المحور الثالث : تداعيات تأثير جائحة كورونا على الميزان التجارى :

اشار تقرير لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) خلال شهر مارس 2020 ان تراجع النمو الاقتصادى العالمى الى ما دون 2% قد يكلف خسائر اقتصادية فى حدود تريليون دولار ستتحمل تبعاتها جميع دول العالم بدرجات متفاوتة .

كما انه من المتوقع اذا استمرت الجائحة الى نهاية عام 2021 فإنه يودى الى ازدياد تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى وتعطل حركة التجارة العالمية الى تأثيرات شديدة فى جانب العرض , وحيث تعتمد مصر كغيرها من الدول النامية على مدخلات الانتاج والمواد الخام المستوردة , مما يعكس سلبا على معدلات الانتاج ومستويات التوظيف وبالتالي على اختلال الميزان التجارى خاصة فى الانتاج الصناعى بينما الانتاج الزراعى يتأثر قليلا حيث اعتماده اقل على مدخلات الانتاج والمواد الخام المستوردة. (12)

وقد ادى انتشار فيروس كورونا الى اضطراب حركة التجارة وسلاسل التوريد , والتي قد تصل الى صعوبة توفير بعض مكونات وقطع الغيار , وقد يواجه الموردون صعوبات فى التوريد. ومن المتوقع أن يودى تباطؤ الطلب العالمى الى انخفاض اخر فى الصادرات المصرية اذا استمرت الجائحة حتى عام 2021 , كما ان اجراءات الحظر وارتباك سلاسل الامداد العالمية ستحد من الواردات 2021. (13)

تأثير ازمة تداعيات فيروس كورونا على الصادرات والواردات المصرية :

اشار تقرير غرفة التجارة الامريكية بالقاهرة ان اكبر الشركاء التجاريين الاتحاد الاوربي وايطاليا والسعودية والولايات المتحدة الامريكية والصين وتركيا , وهى من بين الاقتصادات التي تآثرت بالوباء , فقد اوقفت هذه البلدان نشاطها الصناعى مما سيكون له الاثار السلبية المباشرة على التجارة من

الوسيلة و مواد خام خاصة للصناعات الهندسية وصناعة النسيج فضلا ان مصر استوردت في السنوات الخمس الاخيرة نحو 40% من احتياجاتها من المواد الغذائية .
وحيث أن هيكل الواردات المصرية يتسم بعدم المرونة نظرا لمعظمه سلع اساسية من غذاء وبتترول ومستلزمات انتاج مما لاشك فيه أنه سيزداد على انخفاض الواردات وعجز في مستلزمات الانتاج لصناعات متعددة منها الالكترونيات والملابس الجاهزة . (15)

وقد ساهمت هذه المؤشرات في انخفاض عجز الميزان التجاري الذي سجل 36465.1 مليار دولار خلال الفترة للسنة المالية 2020/2019 مقابل 38034.4 مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي الماضي. وبلغت نسبة انخفاض الجز الى 4.1% مقارنة مع الفترة نفسها قبل عام ، نتيجة نتيجة انخفاض المدفوعات عن الواردات في ظل جائحة كورونا.

وتشير نسبة عجز الميزان التجاري الى اجمالي الناتج المحلي اثناء ازمة كورونا في عام 2020/2019 يساوى 10.1% بينما كانت النسبة 12.6% قبل الازمة في السنة المالية 20019/2018

ثالثا: الاثر على الاقتصاد المصري :

اوضحت وكالة Mood's للتصنيف الائتماني في تقرير لها في بداية عام 2020 أن الصدمة التي سببتها تداعيات ازمة فيروس كورونا بالنسبة للاقتصاد المصري ، اثرت على زيادة العجز في ميزان المدفوعات وتتمثل بشكل رئيسي في الضغط على متطلبات التمويل الخارجي ، وايضا في انخفاض عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج ، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ، وانه من المتوقع حدوث ارتفاع مؤقت في عجز الحساب الجاري يصل الى 5.4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 ، وأن تتراوح الفجوة التمويلية بين 12 و 13 مليار دولار. (16)

كما أنه قد تتأثر مصادر النقد الاجنبي حال استمراره حتى نهاية عام 2020 وبداية عام 2021، وقد يعقبه عودة النشاط الاقتصادي تدريجيا بكامل طاقتة الاقتصادية خاصة بعد تخفيف الاجراءات الاحترازية وبدء استخدام لقاح فيروس كورونا ، وهو مايعنى ارتفاع الالتزامات الخارجية خاصة على مستوى الواردات وبالاخص مستلزمات الانتاج. (17)

و قد اظهرت المؤشرات الاولية لموازنة العام المالي

كورونا للعام المالي 2020/2019 بنسبة 7.4% بالمقارنة للعام المالي 2019/2018 قبل جائحة كورونا .

وكانت صادرات الربع الاول من تلك السنة المالية 7120.8 مليون دولار، والربع الثاني 7130.2 مليون دولار، والربع الثالث 6702.6 مليون دولار ، والربع الرابع 5422.4 مليون دولار وذلك على التوالي ، ويشير ذلك الى انخفاض متوالى مع اشتداد ازمة الجائحة.

اما الربع الاول للسنة المالية 2021/2020 من يوليو 2020 الى سبتمبر 2020 شهدت الصادرات انخفاضا مع دخول مصر ذروة جائحة كورونا بلغت قيمته 6395 مليار دولار بانخفاض بلغ 10.2% عن نفس الفترة الفصليه من يوليو الى سبتمبر من السنة المالية 2020/2029

ثانيا: الاثر على حركة الواردات :

يشير الجدول رقم (1) ان الواردات بلغت لعام 2019/2018 مبلغ 66529.4 مليار دولار وكانت واردات الربع الاول من تلك السنة المالية 16597.8 مليون دولار، والربع الثاني 16927.6 مليون دولار، والربع الثالث 17133.5 مليون دولار ، والربع الرابع 15870.5 مليون دولار وذلك على التوالي .

بينما في السنة المالية 2020/2019 وذلك اثناء ازمة تداعيات كورونا ، بلغت قيمة الواردات 62841.1 مليار دولار ، وكانت واردات الربع الاول من تلك السنة المالية 15904.0 مليون دولار، والربع الثاني 17051.0 مليون دولار، والربع الثالث 16057.1 مليون دولار ، والربع الرابع 13829.0 مليون دولار وذلك على التوالي، ويشير الى انخفاض الواردات بنحو 5.6% خلال 2020 /2019 بالمقارنة لعام 2019/2018

اما الربع الاول للسنة المالية 2021/2020 من يوليو 2020 الى سبتمبر 2020 شهدت الواردات انخفاضا بلغت قيمته 13398 مليار دولار بانخفاض بلغ 15.8% عن نفس الفترة الفصليه من يوليو الى سبتمبر من السنة المالية 2020/2029

وقد كانت نسب واردات السلع منها 34% تأتي من الاتحاد الاوربي بينما 19% من الواردات المصرية جاءت من الصين و8.4% من الولايات المتحدة الامريكية.

وكانت الواردات المصرية اغلبها مستلزمات مواد الانتاج

لقطاع التجارة الخارجية المصري :

قامت الحكومة المصرية عقب تفشي جائحة كورونا بإقرار حزمة من الاجراءات الاستباقية سواء كانت اقتصادية أو مالية أو اجتماعية , وذلك بمبلغ 100 مليار جنيه لتمويل الخطة الشاملة؛ التي تعد بمثابة حائط صد قوي لمجابهة آثار فيروس كورونا، ومساندة القطاعات الانتاجية الاقتصادية وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتنفيذ اجراءات تحفيزية لمساندة وتنشيط قطاع الصادرات وواردات مستلزمات الانتاج والمواد الخام للمشروعات الانتاجية فيما يأتي : (22) اولاً: الاجراءات التحفيزية لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)

- تكليف جهاز التمثيل التجارى بالخارج بتحقيق مزيد من التواصل بين المنتجين والمصدرين المصريين فى ظل توقف رحلات الطيران فى العديد من دول العالم , وذلك للحفاظ على التواجد المصرى بالاسواق الخارجية.
- فتح خطوط شحن برية جديد مع الدول العربية والافريقية لتفادى توقف حركة النقل الجوى لبعض الدول
- تأجيل سداد الاقساط الضريبية المستحقة على شركات التصدير والاستيراد والمصانع لفترة محددة وبدون فوائد
- تخفيض اسعار الشحن الجوى لشركة مصر للطيران خاصة للدول العربية.
- مساعدة المصانع والشركات المصدرة من خلال صندوق دعم تنمية الصادرات
- تنشيط الاتفاقات الدولية فى تحقيق اهداف التصدير لتلاشى تعسف بعض الدول فى قبول المنتجات المصرية ومطابقتها للمواصفات القياسية المبالغة .
- مساندة الحكومة بالدعم المادى واللوجستى للقطاع التصديرى خاصة الصادرات الاوربية
- التواصل مع كافة المصانع للتأكد من توافر مستلزمات الانتاج وبصفة خاصة المستوردة منها لضمان استمرار عمليات التشغيل وعدم توقف حركة الانتاج، وكذا متابعة انتظام سلاسل التوريد بين كافة حلقات الصناعة

2021/2020 والسيناريوهات التى أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية , بشأن مدى تأثير أزمة كورونا خلال الفترة المقبلة , واثبتت وجود انعكاسات سلبية على اغلب تلك المؤشرات , حيث أن معدل النمو الاقتصادى الذى كان المستهدف تحقيقه بنهاية العام 2020 (اى نهاية شهر يونيو) يصل الى 6% لكن وبسبب الازمة الحالية , من المتوقع أن يصل الى نحو 4.5% كما أن الازمة ستؤثر على معدل نمو الاقتصاد فى السنة المالية المقبلة , الذى يبدأ فى يوليو 2020 وينتهى فى يونيو 2021 , حيث من المتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادى 4.5% وكذلك من المتوقع أن يرتفع التضخم فى بداية 2021

7% نتيجة للطلب الزائد على بعض المنتجات ومحدودية زيادة الطاقة الانتاجية فى الاجل القصير , فضلاً عن صعوبة احلال مستلزمات الانتاج من الواردات.(18) وفى تقرير للبنك الدولى عن تراجع تحويلات العاملين المصريين بالخارج بنسبة 21.5% خلال عام 2020 مقارنة بنمو بلغت نسبته 5% عام 2019 (19) و اشار تقرير غرفة التجارة الامريكية بالقاهرة ان تلك الازمة ضربت التجارة العالمية حتى تشهد ممرات التجارة الدولية بالفعل انخفاضات ملحوظة فى حركة المرور والارادات , لذا من المتوقع أن تشهد قناة السويس بعض التراجعات , حيث انه فى شهر فبراير 2020 , انخفض عدد سفن الحاويات المارة عبر القناة بنسبة 7.3% فى حين تراجع عدد سفن الركاب والبضائع بنسبة 22.2% و 1.3% على التوالى, مما يؤدى لانخفاض الرسوم المدفوعة بالعملة الاجنبية بمصر, اضافة الى عجز الحساب الجارى والتأثير سلبي على سعر صرف الجنية مقابل الدولار .(20)

اما اثر تداعيات فيروس كورونا على الاحتياطى النقدى خلال شهرى مارس وابريل 2020 بنحو 8.5 مليار دولار , وذلك بعد خروج نحو 15 مليار دولار من استثمارات الاجانب فى ادوات الدين الحكومى بحسب تقديرات وكالة Mood's للتصنيف الائتمانى , واعتبرت ان مستوى الاحتياطيات الدولية فى وضع جيد يسمح بالتغلب على هذه التدفقات الخارجة على المدى القصير , وسيقابل انخفاض الطلب المتوقع على الواردات فى الفترة القادمة.(21)

المحور الرابع : الاجراءات التحفيزية والاصلاحات الهيكلية

العالمية واذواق المستهلك الاجنبى تجاه المنتجات المصرية وفتح اسواق جديدة لها.

- تنمية الصادرات والانتقال من سياسة تصدير الفائض من الاستهلاك المحلى الى الانتاج من اجل التصدير , والاحلال محل الواردات فى السلع والخدمات

- مواجهه معوقات الصادرات والواردات وتعديل قانون الجمارك لترشيد تكاليفها وتبسيط الاجراءات وتفعيل النافذه الواحدة

- العمل على تطوير سياسات دعم الصادرات , وتسوية مطالبات المصدرين , وتفعيل تنشيط دور التمثيل التجارى

- توجيه الانشطة الاستثمارية فى مصر نحو الانشطة الصناعية والزراعية بدلا من تركها فى الانشطة العقارية والاستخراجية

الاستنتاجات :

من خلال تحليل الباحث برصد قيم حركة الواردات والصادرات للميزان التجارى المصرى للزامات العالمية والمحلية من الفترة 2007 الى الفترة الحالية 2020 وفى ظل تداعيات ازمة كورونا , ومع الاجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية نستنتج ما يلى :

1. اثرت جائحة كورونا على النمو الاقتصادى المصرى حيث كان المستهدف 6% ولكن بسبب تأثير الازمة من المتوقع ان يصل الى 4.5% فى نهاية 2020

2. - انخفضت الصادرات فى عام تداعيات ازمة كورونا 2020/2019 بنسبة 7.4% عن عام ما قبل كورونا 2019/2018 حتى فى الربع الاول من السنة المالية 2021/2020 حدث انخفاضاً قدرة 10.2% عن نفس الفترة 2020/2019 وهذا يحقق الفرض الاول فى التأثير جائحة كورونا فى انخفاض الصادرات مما يعنى ان التأثير سلبى على زيادة الصادرات ،

3. انخفضت الواردات بنحو 5.6% خلال عام تداعيات ازمة كورونا 2020 / 2019 بالمقارنة لعام 2019/2018 , وكذلك حدث انخفاض فى الفترة من يوليو 2020 الى سبتمبر 2020 بلغت قيمته

- تخفيض سعر الغاز الطبيعى للصناعة الي حوالى 4.5 دولار وخفض اسعار الكهرباء للصناعة بحوالى 10 قروش

- قيام البنك المركزى المصرى بصدور قرارات تصالح البنوك مع المتعثرين فى سداد قروضهم وتأجيل استحقاقات الاقساط وتيسير اجراءات الخدمات المصرفية للمصدرين واصحاب المشروعات.

- خفض اسعار العائد لدى البنك المركزى بحوالى 3% مع اتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس مال وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

وقدر حذر البنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية ان الازمة الحالية قد تؤدى الى تداعيات تفوق فى شدتها أى ازمات الى تداعيات تفوق فى شدتها أى ازمات سابقة مرت به والعالم . و ان احد هذه التداعيات الهامة هو الدخول فى ركود اقتصادى عالمى وما يتبع من تراجع فى معدل النمو الاقتصادى العالمى ولكافة الاقاليم ومنها مصر.

لذلك اثرت الازمة سلبا على العديد من المتغيرات وقطاعات الاقتصاد المصرى , لذا كان لزاما على الدولة بالقيام بتلك الحزم التحفيزية و اتباع سياسات علاجية للحد من تراجع النمو , ولتحفيز النشاط الاقتصادى , وحماية العمالة غير المنتظمة وكلها اجراءات هامة ومطلوبة فى ظل ارتفاع عدم اليقين المصاحب للازمة وارتفاع سعر الفائدة .

ثانيا : الاصلاحات الهيكلية لاختلال الميزان التجارى :

ويرى الباحث ان ازمة تداعيات جائحة كورونا ليست الازمة الاولى فى الاقتصاد المصرى ولن تكون الاخيرة , ولذا يجب ان تتدارك هذه الازمات فى اصلاحات هيكلية للاقتصاد المصرى فى ضوء تلك الازمة الاخيرة , وبالتركيز على الاصلاحات الخاصة لمعالجة العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى.

ويقترح الباحث تلك البنود التالية لمعالجة اختلالات الميزان التجارى المصرى :

- تغيير التركيب السلى للصادرات والواردات بحيث يساعد ذلك على رفع كفاءة التجارة الخارجية.

- تغيير التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية من صادرات وواردات فى ضوء دراسة الاسواق

بنسبة اكبر من 122% عما قبل تحرير سعر الصرف وهذا يحقق ايضا الفرض الثالث.

التوصيات :

1. ضرورة انشاء ادارة عامة للزامات في كل وزارة تضم خبراء ومختصين في الشأن الموكل لهم بادارة الازمة
2. ضرورة هيكله الاقتصاد المصرى الانتاجى وازالة التشوهات لمنع العجز في ميزان التجارى.
3. ينبغي علي الدولة أن تزيد من المشروعات الصغيرة ،وتوفر فرص عمل للشباب حتى تزيد من الإنتاج فتقلل نسبة الواردات من الخارج.
4. التوسع في عقد الاتفاقيات وتوقيع العقود التصديرية طويلة الأجل بين مصر والعالم الخارجي؛ وصولا إلى تحقي الاستقرار والثبات في الدخل الناتج عن التصدير.
5. الاهتمام بالنقل البرى ونقل السكك الحديدية مع الدول المجاورة تحاشيا لاي ازمة اخرى قادمة يتوقف معها النقل الجوى.
6. التركيز على السلع التى حققت مصر فيها ميزة تنافسية بحيث يتم تشجيعها بمزيد من المعاملة التفضيلية والحوافز وذلك لاستغلالها على النحو الاكمل.
7. تطوير البنية التحتية بما يتفق مع متطلبات التصدير بما في ذلك النقل والشحن والاتصالات والكهرباء خاصة الاستثمار فى تحسين خدمات الموانئ البحرية والجوية.
8. ضرورة تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والبحثية والمجتمع المدنى للتغلب على المعوقات التى تحول دون تحقيق قفزة نوعية وكمية فى الصادرات.

13398 مليار دولار بانخفاض بلغ 15.8% عن نفس الفترة الفصليه من يوليو الى سبتمبر من السنة المالية 2020/2029 , وهذا يحقق الفرض الثانى تاثير جائحة كورونا تأثير ايجابى فى خفض الواردات ، يأتي على قائمة شركاء مصر التجاريين دول الاتحاد الأوروبي تليها الدول الآسيوية (غير العربية) والدول العربية ، الأمر الذى يفسر انخفاض حجم الواردات المصرية بشكل واضح، حيث تعد تلك الدول هي أكثر الدول تأثرا بالأزمة الراهنة، الأمر الذي أثر على خلل في الإنتاج لديها، وتوقف في حركة الموانئ والطائرات، وبالتالي التأثير على حركة التجارة الخارجية لديها.

4. تعتبر ازمة كورونا من اعلى النسب انخفاضا فى عجز الميزان التجارى بالنسبة للزامات الاخرى التى تناولها الباحث حيث انخفض العجز بنسبة 4.1% بينما كانت صدمة تحرير سعر الصرف انخفض العجز الى 3.9% فقط ، بعكس الازمة المالية العالمية واحداث 25 يناير ارتفعا فيها عجز الميزان التجارى الى 7.5% ، 7.9% وهذا يحقق الفرض الثالث

ويرجع انخفاض عجز الموازنة فى تداعيات ازمة كورونا الى انخفاض الواردات بنسبة 6.3% 5. تعتبر نسبة عجز الميزان التجارى الى اجمالى الناتج المحلى اثناء ازمة كورونا اثناء تداعيات ازمة كورونا هي الاقل بالمقارن مع الازمات الخارجية والداخلية لمصر حيث كانت 10.1% وكانت الفرق بين عجز الميزان التجارى بالنسبة الى اجمالى الناتج المحلى ما قبل الازمة وما بعدها 2.5% بينما كانت فى الازمة العالمية 2.1%، وفى صدمة تحرير سعر الصرف 3.3% ويرجع ذلك الى انخفاض اجمالى الناتج المحلى مقوما بسعر الدولار والذى ارتفع

جدول (1) تطور الصادرات والواردات المصرية من عام 2006/2005 الى عام 2020/2019

الميزان التجارى السنوى	اجمالى الواردات السنوى	الواردات				اجمالى الصادرات السنوى	الصادرات				ربع سنوى سنة مالية
		Q1	Q2	Q3	Q4		Q1	Q2	Q3	Q4	

-11985.9	30441	7348.3	7246.3	7128.6	8717.8	18455.1	4031.0	4544.5	4884.9	4994.7	2005/2006
-16290.6	38308.1	8551.1	8873.4	9211.1	11672.5	22017.5	5410.8	5255.2	5232.5	6119.0	2006/2007
-23415.4	52771.2	11190.7	13181.3	13255.6	15143.6	29355.8	5989.8	7113.3	7734.7	8518.0	2007/2008
-25173.3	50342.2	15162.9	13060.9	10523.6	11594.8	25168.9	8162.9	5433.4	5657.8	5914.8	2008/2009
-25120	48993.1	11644.3	11801.6	12058.2	13489.0	23873.1	5390.3	6126.4	5450.4	6906.0	2009/2010
-27103	54095.5	13235.7	13914.6	12434.4	14510.8	26992.5	6102.0	6565.8	6243.3	8081.4	2010/2011
-34130	59210.9	14715.7	14796.7	14526.3	15172.2	25080.9	6764.8	6823.9	5532.1	5951.1	2011/2012
-30694.4	57682.5	13716.8	16411.7	13530.3	14024.0	26988.1	6775.1	6833.5	6649.9	6729.6	2012/2013
-34159.3	60181.9	13807.8	14655.0	15535.9	16183.2	26022.6	6187.9	6910.4	6403.4	6520.9	2013/2014
-39060.4	61305.5	16338.8	16392.9	13911.3	14662.5	22245.1	6414.4	5930.0	4752.3	5148.4	2014/2015
-38683.1	57387.7	14742.6	14265.9	14245.8	14133.4	18704.6	4731.1	4399.1	4275.5	5298.9	2015/2016
-37274.8	59003.0	14700.4	15250.7	14555.3	14496.6	21728.2	5261.4	5182.5	5486.1	5798.2	2016/2017
-37276	63103.0	14747.6	16055.3	16011.4	16288.7	25827.0	45839	6215.7	6755.8	7016.1	2017/2018
-38034.4	66529.4	16597.8	16927.6	17133.5	15870.5	28495.0	6785.2	7488.7	6638.1	7583.0	2018/2019
-36465.1	62841.1	15904.0	17051.0	16057.1	13829.0	26376.0	7120.8	7130.2	6702.6	5422.4	2020/2019
		13398.0					6395.0				2021/2020

عمل الباحث مستعينا بارقام البنك المركزي لعدة سنوات

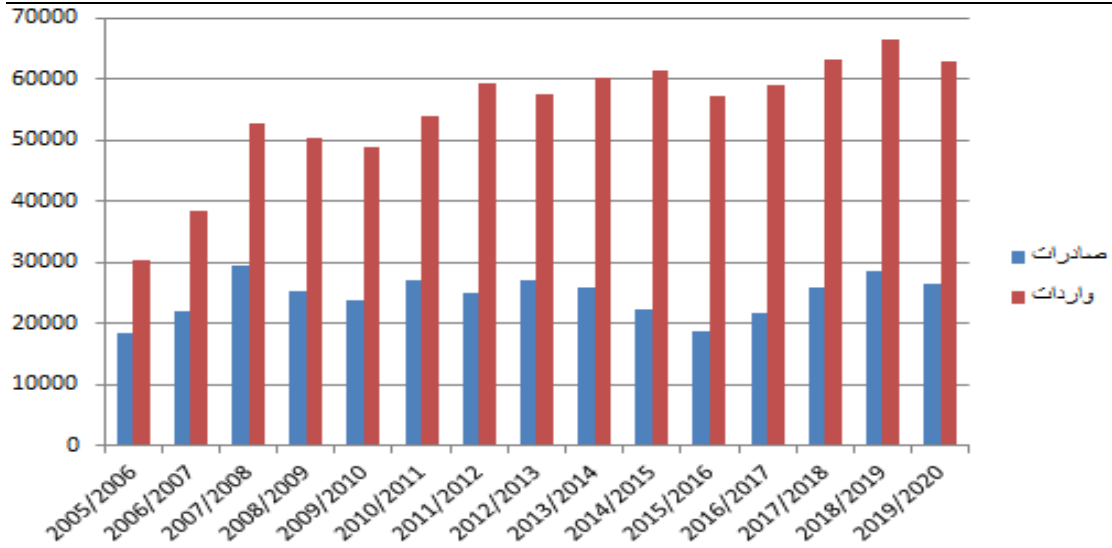
جدول (2) مقارنة الصادرات والواردات والميزان التجاري للازمات المصرية

نسبة التغير قبل الازمة وبعدها	الازمة المالية العالمية	احداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	صدمة تعويم سعر الصرف	ازمة كورونا
الصادرات	% ١٤,٣ -	% 13.1 +	% 16.2 +	% ٢,٤ -
الواردات	% 4.6 -	% 10.4 +	% ٢,٨ +	% ٦,٣ -
الميزان التجاري (عجز)	% 7.5 +	% 7.9 +	% ٣,٩ -	% ٤,١ -
GDP وفقا لعناصر الاتفاق بالاسعار الجارية	% 26.6 +	7.5 +%	25.2 -%	19.6 +%
GDP/الصادرات	% 0.86-	0.01-%	% 0.23+	% 0.09 -
GDP/الواردات	% 1.07-	0.11-%	% 0.48+	% 0.17 -

جدول (3) مقارنة الصادرات والواردات والميزان التجاري قبل وبعد الازمات

الازمة المالية العالمية	ثورة 25 يناير 2011		صدمة تحرير سعر الصرف		ازمة كورونا			
	قبل الازمة	بعد الازمة	قبل الصدمة	بعد الصدمة	قبل الازمة	انتفاء الازمة		
	2007/2008	2008/2009	2009/2010	2010/2011	2015/2016	2016/2017	2018/2019	2019/2020
الصادرات	29355.8	25168.9	23873.1	26992.5	18704.6	21728.2	28495.0	26376.0
الواردات	52771.2	50342.2	48993.1	54095.5	57387.7	59003.0	66529.4	62841.1
الميزان التجاري	-23415.4	-25173.3	-25120	-27103	-38683.1	-37274.8	-38034.4	-36465.1
GDP (\$)	163.52	206.97	218.82	235.24	336.84	252.01	301.08	360.23
نسبة عجز الميزان التجاري الى GDP	% 14.3	% 12.2	% 11.5	% 11.5	% 11.5	14.8	% 12.6	% 10.1

رسم بياني الصادرات والواردات المصرية من عام 2006/2005 الى عام 2020/2020



جدول (4) متوسط سعر الصرف الرسمي الفصلي من عام 2006/2005 حتى عام 2020/2019

متوسط سعر الصرف الرسمي		السنوات	متوسط سعر الصرف الرسمي		السنوات
بيع	شراء		بيع	شراء	
6.964	6.945	Q1	5.778	5.758	Q1
6.895	6.875	Q2	5.762	5.742	Q2
6.961	6.941	Q3	5.653	5.633	Q3
7.077	7.057	Q4	5.768	5.748	Q4
7.15	7.13	Q1	5.747	5.727	Q1
7.15	7.13	Q2	5.732	5.712	Q2
7.541	7.521	Q3	5.616	5.596	Q3
7.541	7.521	Q4	5.702	5.682	Q4
7.74	7.72	Q1	5.578	5.558	Q1
7.798	7.778	Q2	5.536	5.516	Q2
7.964	7.944	Q3	5.419	5.399	Q3
8.79	8.77	Q4	5.382	5.364	Q4
8.79	8.77	Q1	5.375	5.355	Q1
14.675	14.374	Q2	5.548	5.528	Q2
17.851	17.694	Q3	5.595	5.575	Q3
18.144	18.018	Q4	5.629	5.609	Q4
17.844	17.722	Q1	5.466	5.446	Q1
17.758	17.644	Q2	5.485	5.465	Q2
17.727	17.603	Q3	5.484	5.464	Q3
17.861	17.732	Q4	5.622	5.602	Q4
17.959	17.832	Q1	5.708	5.688	Q1
17.974	17.854	Q2	5.771	5.751	Q2
17.664	17.537	Q3	5.891	5.871	Q3
17.082	16.955	Q4	5.961	5.941	Q4
16.582	16.457	Q1	5.972	5.952	Q1
16.206	16.082	Q2	6.001	5.981	Q2
15.821	15.694	Q3	5.857	5.837	Q3
15.978	15.848	Q4	6.068	6.048	Q4
15.955	15.826	Q1	5.09	5.07	Q1
15752	15.623	Q2	6.134	6.114	Q2
		Q3	6.692	6.672	Q3
		Q4	6.948	6.928	Q4

عمل الباحث مستعينا بارقام البنك المركزي لعدة سنوات فصلية

المراجع :

1. أحمد عبد الرحمن يسرى و آخرون، "الاقتصاد الدولي"، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005
2. مريم عبد الواحد كشك "تخفيض سعر الصرف واثره على الميزان التجارى المصرى" المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد 17 يناير 2017
3. داود حسام على ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011 .
4. معهد التخطيط القومى، سلسلة اوراق السياسات" تداعيات كورونا واثرها على العوائد المصرية من النقد الاجنبى" اصدار رقم 17، يونيو 2020
5. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.org
6. فريد كورتل ، "دراسة الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية جامعة سكيكدة الجزائر، اكتوبر 2009
7. مجلة صنع فى مصر - العدد 19، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ابريل 2020
8. ماجدة قنديل . الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير ، الخدمات والافاق المستقبلية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2011
9. البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة <https://www.cbe.org.eg>
10. محمد دياب ، "التجارة في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010
11. ماجد عبدالعظيم قابيل ، "اثر تعويم الجنية المصرى على اداء التجارة الخارجية " ، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة 2017
12. منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) <https://unctad.org/en/pages/coronavirus.aspx>
13. معهد التخطيط القومى، سلسلة اوراق السياسات" تداعيات كورونا واثرها على العوائد المصرية من النقد الاجنبى" اصدار رقم 17، يونيو 2020
14. American Chamber of Commerce in . Egypt, 2020 <http://www.amcham.org.eg>
15. البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة <https://www.cbe.org.eg>
16. وكالة موديز للتصنيف الائتمانى <http://www.moody's.com>
17. معهد التخطيط القومى، سلسلة اوراق السياسات" التداعيات المحتملة لازمة كورونا على الاقتصاد المصرى " اصدار رقم 5، مايو 2020
18. هالة السعيد ، سيناريوهات خطة التنمية للعام (2021/2020)، مجلة الاهرام الاقتصادى، القاهرة، 2020
19. البنك الدولى ، تقارير متعددة، <https://www.worldbank.com>
20. American Chamber of Commerce in . Egypt, 2020 <http://www.amcham.org.eg>
21. وكالة موديز للتصنيف الائتمانى <http://www.moody's.com>
22. مجلة صنع فى مصر - العدد 19، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ابريل 2020